أخبار قصيرة

التبادل التجاري الإيراني-الألماني يبلغ ١/٧ مليار دولار

أظهرت بيانات مصلحة الجمارك الإيرانية تسجيل التبادل التجاري مع ألمانيا ٤٤١ ألف طن بقيمة ١/٧١٩ مليار دولار في الشهور التسعة الأولى من السنة المالية الجارية (فترة ٢١ مارس/ آذار حتى ٢١ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٢٣).

وأوضحت البيانات أن صادرات ايران الى ألمانيا بلغت ١٧ ألف طن بقيمة ١١٩ مليون دولار بانخفاض كمي ١٩/٣ بالمئة وزيادة سعرية ٨/٥٥ بالمئة. بالمقابل، ذكرت البيانات أن واردات ايران من ألمانيا في الشهور التسعة المذكورة سجلت ٤٢٤ ألف طن بقيمة ١/٦ مليار دولار، بانخفاض كمّي ٣٦/٧٩ بالمئة وزيادة سعرية ١٩/٧٢ بالمئة. ولفتت الى أن غالبية الصادرات الإيرانية الى ألمانيا تمت عبر جمارك غرب طهران، وأكثر الواردات جاءت عبر ميناء الشهيد رجائي في بندرعباس جنوب البلاد.

تصدير ١٠٠ ألف طن من البيض

أعلن مسؤول المنتجات الحيوانية في وزارة الجهاد الزراعي أن إنتاج البلاد من البيض خلال العام الايراني الحالي (ينتهي في ١٩ مارس القادم) هو مليون وثلاثمئة ألف طن، وأن حجم التصدير الى الخارج هو ١٠٠ ألف طن.

وقال ابراهيم حسن نجاد، في كلمة ألقاها أمام مراسم تكريم نشطاء القطاع الزراعي في محافظة كردستان (غرب): إن إنتاج البلاد من لحوم الدواجن سنوياً يربو على مليونين و ٥٠٠ ألف طن، وأن تنظيم حلقات تربية الدواجن هو من أولويات الوزارة. كما قال بأن الوزارة تخطط بأن يفوق حجم إنتاج البلاد من اللحوم البيضاء، حاجة البلاد، لتوفير إمكانية التخزين والتصدير.

صادرات الزعفران تسجل ١٥٠ طناً

أعلن مشرف الأعشاب الطبية بوزارة الزراعة الإيرانية تسجيل صادرات منتج الزعفران ١٥٠ طناً في الشهور الثمانية الأولى من السنة المالية الجارية (فترة ٢١ مارس/ آذار حتى ٢١ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٣).

واستدرك حسين زينلي، في تصريح صحفي، أنه بالسنة المالية الماضية (انتهت ٢٠ مارس/ آذار ٢٠٢٣) كانت قد بلغت الصادرات ٢٤٤ طناً. وتوقع أن يسجل الإنتاج السنوي للزعفران في البلاد حتى ٢٠ مارس/ آذار القادم، ٢٥٠ طناً. مضيفاً بأن ١٢٣ هكتاراً من الأراضي تزرع الزعفران بالوقت الراهن.

عضو غرفة التجارة الإيرانية - العراقية:

حملة مقاطعة المنتجات الإيرانية في أربيل من صنع المافيا

الوفاق/ وكالات

أكد أحد أعضاء غرفة التجارة الإيرانية - العراقية أن مقاطعة المنتجات الإيرانية في أربيل ليست مطلباً شعبياً، وإنما مخطط يقوده السماسرة والمافيا.

وتحدث علي شريعتي، في مقابلة مع وكالة أنباء إيلنا، عن إجراءات غرفة تجارة أربيل لمقاطعة المنتجات الإيرانية في هذه المنطقة، وقال: إن التواجد في الأسواق العالمية والمحافظة عليها يحتاج إلى ذكاء؛ وفي ظل المنافسة الحالية، يسعى المنافسون باستمرار لاستغلال كل فرصة لزيادة نفوذهم في السوق، سواء لجأوا إلى المسار العلمي والأخلاقي أو المسار غير الأخلاقي، فهذه هي قاعدة السوق ومبدأها وهي موجودة منذ القدم.

وأكمل: يستخدم التجار طرق أخلاقية عند ممارسة الأنشطة التجارية في مختلف أنواع الأسواق؛ لكن عندما يتعلق الأمر بالمصالح الشخصية وفي ظل مساعي الأعداء لاستغلال شتى الفرص ضد المنافس، فقد يختلف أسلوب التعامل مع السوق وهذا ما شهدناه في الأيام الأخيرة بين إيران والعراق.

وقال عضو غرفة التجارة الإيرانية – العراقية: إن رجال الأعمال الإيرانيين يعملون في السوق العراقية منذ سنوات طويلة، موضحاً: باستثناء المنتجات النفطية، يعتبر العراق أكبر سوق استهلاكي للمنتجات الإيرانية، وتصل مبيعات إيران الشهرية للعراق إلى ٧٠٠ مليون دولار، وفي هذا السوق تعد تركيا والأردن والسعودية منافسين لإيران، كما أن القطاع الخاص والتجار الإيرانيين يحاولون الحفاظ على هذا السوق.

وواصل: ليس لدينا صلاحية لتحليل القضايا السياسية والتعليق على هذا الأمر؛ لكن لو أردنا التحدث عن عمليات مكافحة الإرهاب التي تنفذها الحكومة الإيرانية بين الفينة والأخرى، فلابد أيضاً للإشارة إلى ما إلى تقوم به تركيا بشكل شهري باستهداف حزب العمال الكردستاني في العراق وسوريا؛ لكن ماذا حدث ليعلن أعضاء غرفة تجارة أربيل وبرفقتهم جماعات المافيا في هذه المنطقة مقاطعة البضائع الإيرانية واستبدالها بالمنتجات التركية والسعودية والأردنية؟

وأردف شريعتي: عندما أصدرت غرفة تجارة أربيل بياناً ضد التجار الإيرانيين، كان يتوجب حينها على الحكومة الإيرانية أن تدعم هؤلاء.. لقد أصبح القطاع الخاص الإيراني في العراق وأربيل يتيماً ومضطهداً ويحتاج إلى الدعم وحل المشاكل من الحكومة.

وأضاف عضو غرفة التجارة الإيرانية – العراقية: إن التجار لا يتدخلون بالسياسة وينظرون إلى مختلف القضايا من وجهة نظر اقتصادية؛ ورغم أن مقاطعة البضائع الإيرانية، والتي خططت لها المافيا في هذه المنطقة، قد سرت في عدت مناطق في أربيل، إلا أن أثرها لا يذكر، وهي إن دلت على شيء فانما تدل على ترصد الأعداء بنا لاستهدافنا في أي فرصة سانحة.

وأكد أنه رغم إزالة اسم إيران من التوصيات السبع لمجموعة العمل المالي، إلا أنه يجب علينا أن نتقبل أننا خاضعون للعقوبات وعاجزين عن الوصول إلى النقد الأجنبي في العراق والذي يحصل عليه منافسونا الأتراك والسعوديون والأردنيون.

ماذا حدث ليعلن أعضاء غرفة تجارة أربيل وبرفقتهم جماعات المافيا في هذه المنطقة مقاطعة البضائع الإيرانية واستبدالها بالمنتجات التركية والسعودية والأردنية؟

ضرورة استمرار التعاون الاقتصادي

يذكر أن يوم الإثنين الماضي، أصدر ممثلو القطاع الخاص في غرفة التجارة والصناعة والتعدين والزراعة في طهران بياناً ردوا فيه على دعوة غرفة تجارة أربيل لمقاطعة البضائع الإيرانية، حيث أكدوا على ضرورة استمرار التعاون الاقتصادي بين الشعبين الإيراني والعراقي.

وأشار بيان ممثلي القطاع الخاص في غرفة تجارة طهران إلى الأواصر التاريخية العريقة والوشائج الثقافية التي تربط الشعبين منذ آلاف السنين، داعياً التجار الإيرانيين والعراقيين الى عدم نسيان ما عاناه الشعبين للوصول الى إرث اليوم، والتشبث بحبال المودة، والتطلع نحو المستقبل المشرق الذي ينتظر تطوير التعاون المشترك، برحابة صدر.

وشدد البيان على ضرورة استمرار التعاون الاقتصادي بين الشعبين الإيراني والعراقي، داعياً الغرف التجارية التي تعتبر موئلاً لنشطاء القطاع الخاص بأن تمضي قدماً نحو تطوير العلاقات الثنائية لصنع مستقبل مشرق للبلدين.

وأشار البيان الى دعوة غرفة تجارة أربيل لمقاطعة البضائع الإيرانية، منوهاً بأن الأواصر التاريخية والثقافية بين الشعبين ممتدة منذ آلاف السنين وهي سراج ينير الدرب نحو مستقبل وضاء وواعد في خضم الأحداث السياسية. وتابع البيان بأن نشطاء القطاع الخاص في إيران والعراق سيخرجون مرفوعي الرأس من هذا الاختبار كما يحدث على الدوام، ولن يتم التفريط برأس المال الثمين الذي بني طوال آلاف السنين بمعاناة الشعبين. ويوم الجمعة (١٩ كانون الثاني ٢٠٢٤)، دعت غرفة تجارة وصناعة أربيل جميع التجار والمواطنين في إقليم كردستان العراق إلى مقاطعة استيراد واستخدام المنتجات الإيرانية، وتعليق جميع علاقاتهم الاقتصادية وتجارتهم مع إيران، رداً على هجومها الذي استهدف مقراً للموساد في أربيل.

معتبراً أن اثارها على سوق العملات ستكون ملموسة في المستقبل

محافظ البنك المركزي: أبرمنا إتفاقيات جيدة جداً مع دول الجوار

صرح محافظ البنك المركزي الإيراني، محمد رضا فرزين، بأنه في مجال الدبلوماسية الاقتصادية، أبرمنا اتفاقيات جيدة جداً مع دول الجوار وشركائنا التجاريين، والتي ستكون آثارها على سوق العملات ملموسة للجميع في المستقبل.

وفي تصريح له خلال اللقاء الشهري مع المدراء التنفيذيين للبنوك، أشار فرزين إلى سماح قائد الثورة الاسلامية بشراء ٢٠٪ من موارد صندوق التنمية الوطنية، وقال: مع هذا الإذن، سنشهد زيادة كبيرة في احتياطيات البنك المركزي من النقد الأجنبي. كما أن العام المقبل سيكون وضع العملة الأجنبية لدينا أفضل بكثير والتقلبات الموجودة في السوق غير الرسمية ستكون مؤقتة وهذا الارتفاع في الأسعار ليس له أي أسباب اقتصادية، بل نفسية.

وأشار محافظ البنك المركزي إلى التطورات التي شهدتها الأشهر الأخيرة في المجالين السياسي والأمني وتأثيرها على الأسواق المالية، قائلاً: إن التطورات التي شهدتها المنطقة أثرت على الأسواق المالية في الشرق الأوسط وبالتالي على الأسواق المالية في بلدنا؛ لكن بالنظر إلى وضع العملة الأجنبية المؤاتي للغاية في البلاد، حيث لدينا موارد جيدة جداً من النقد الأجنبي مقارنة بالسنوات السابقة، فان هذه التقلبات ستكون قصيرة الأجل.

وقال فرزين: منذ بداية العام (العام الإيراني بدأ في ٢١ آذار/ مارس ٢٠٢٣) وحتى الآن، تم إنفاق ٥٧ مليار دولار على الصناعات والواردات من السلع والخدمات. كما تم توفير ٦ مليارات دولار من العملات الأجنبية لصناعة السيارات هذا العام، وهو أمر غير مسبوق في تاريخ البلاد، وفي هذه الفترة القصيرة من الزمن تم تخصيص أكثر من ٧٠٠ مليون دولار من العملات الأجنبية لاستيراد السيارات، لأن لدينا موارد كافية تحت تصرفنا.. يشير مجموع هذه الأرقام إلى الحالة المواتية لاحتياطيات البلاد من النقد الأجنبي.

وأشار محافظ البنك المركزي إلى استعداد البنك المركزي لإبرام عقد بقيمة ٦٠٠ مليون دولار مع وزارة النفط، وقال: إن موارد البلاد من النقد الأجنبي كبيرة لدرجة أنه تم تقديم هذا المقترح للاستثمار في تطوير آبار النفط إلى وزارة النفط، وسيتم إبرام العقد قريباً.

وأضاف: في مجال الدبلوماسية الاقتصادية، عقدنا اتفاقيات جيدة جداً مع دول الجوار وشركائنا التجاريين، والتي ستكون آثارها على سوق العملات ملموسة للجميع في المستقبل.

وأشار فرزين إلى قوة الأجهزة الرقابية في البنك المركزي، وأكد: اليوم في البنك المركزي لدينا القدرة على مراقبة وتحديد الأشخاص الذين يحاولون خلق توترات في سوق العملة والإضرار باقتصاد البلاد، وسيتم التعرف قريباً على الأعداد الكبيرة التي يتداولها المنتفعون، وتتدخل وحدات مكافحة غسيل الأموال وتقوم بواجبها في مجال تجميد حساباتها بالريال والعملات الأجنبية. وأضاف: نطلب من كافة الفاعلين الاقتصاديين أن يتخذوا أنشطتهم وقراراتهم بناء على حقائق العملة الأجنبية التي ذكرت آنفاً.

خلال ٥ سنوات

إيران نفذت مشاريع بقيمة ٤ مليارات دولار في العراق

أعلن مدير عام مكتب غرب آسيا بمنظمة تنمية التجارة، إن ايران نفذت طيلة السنوات الخمس الماضية مشاريع خدمات فنية وهندسية في العراق بقيمة ٤ مليارات دولار.

وفي حديث له خلال اجتماع للناشطين في قطاع البناء والبنى التحتية والفنية والهندسية وبناء المستشفيات في ايران تحت موضوع تنمية المشاركة في المشاريع العمرانية والبنيوية في العراق، قال عبدالأمير ربيهاوي: منذ عام ٢٠١٢، حظي موضوع نشاط الشركات الفنية والهندسية الإيرانية وحضورها في سوق العراق بنمو ملموس، ومنذ عام ٢٠١٢ وحتى عام ٢٠١٧، نفذت ايران مشاريع في العراق بقيمة قرابة ٤ مليارات دولار.

وأضاف: إنه وخلال هذه الفترة تم إنجاز المشاريع بتسجيل ٤١ شركة فنية وهندسية كبرى دولية ايرانية في العراق، والتي كان لديها فضلاً عن العراق سابقة في إنجاز المشاريع في دول أخرى، إلا أن العراق كانت له الحصة الأسد من عدد شركات الخدمات الفنية الهندسية الايرانية خلال السنوات الأخيرة، والقيمة الأعلى في إنجاز المشاريع.

وبيّن ربيهاوي أنه من المؤسف أن تواجد إرهابيي داعش في فترة ما في العراق، تسبب بمشكلات للشركات الفنية الهندسية الإيرانية، كما أن العراق واجه مشكلة في تسديد مستحقات ايران. وأشار الى أنه ورغم جميع هذه المشكلات، فان الشركات الخدمية الفنية الهندسية الـ ٤١ أنجزت قرابة ٨٨ مشروعاً بقيمة ٤ مليارات دولار في العراق، وقد تم إنجاز مشاريع مهمة جداً في إقليم كردستان العراق، وتشمل أنواع السدود والأنفاق والمصانع وأنواع محطات الطاقة.

ولفت ربيهاوي الى أهمية سوق العراق بالنسبة لإيران، معرباً عن أمله بحل المشكلات عبر المفاوضات، وأن تتمكن الشركات الإيرانية من الحضور في مناقصات مختلف المشاريع في العراق. وأشار الى أن العراق بحاجة الى ٢/٥ مليون وحدة سكنية، وفي الوقت الحاضر لدى الشركات الإيرانية حضور جيد في النجف وبغداد وكربلاء وغيرها، حيث تنجز مشاريع تفوق ألف وحدة سكنية؛ ورغم أن هذه النشاطات في إطار المقاولة، لكنها توفر عائدات جيدة بالعملة الصعبة لإيران.